

٢ - وحيث انه قد ثبت جدوى هذا المشروع فنيا وسلامته اقتصاديا وال الحاجة إليه اجتماعيا مما يشكل أساسا مناسبا لتمويله من المستندون .

٣ - وحيث إن وزارة الصناعة والثروة المعدنية (Moimr) بدولة المقرض ستكون الجهة المنفذة للمشروع .

٤ - وحيث إن الصندوق قد وافق - على أساس ما تقدم - على تقديم قرض للقرض طبقاً للشروط والأحكام الواردة فيما بعد .  
لذلك ، وبناءً على ما تقدم ، وافق الطرفان على ما يلي :

(المادة الأولى)

الشروط العامة والتارييف

بند ١ - ١ - الشروط العامة : يقبل طرفا هذه الاتفاقية جميع  
أحكام الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات القروض المقدمة من الصندوق  
واتفاقيات ضمنها والصادرة بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٤ (والى تسمى فيما بعد  
”الشروط العامة“) بذات القوة والفاعلية كما لو كانت واردة بأكملها  
في هذه الاتفاقية .

(المادة الثانية)

الفرض والفرض منه

**بـ ٢ - ١ - صلغ القرض :** يوافق الصندوق على أن يقرض المفترض مبلغا بعملات مختلفة قابلة للتحويل ، خلاف عملة المفترض ، لا يتجاوز ما يعادل ٨ مليون وحدة حسابية (ثمانية ملايين من الوحدات الحسابية) وقد تم تعریف الوحدة الحسابية في المادة ١/١ من اتفاقية الشاء صندوق التنمية الأفريقي .

بـ ٢ - الغرض من القرض: أن الغرض من القرض هو تمويل جزء من التكاليف الأجنبية للمشروع.

(المادة الثالثة)

استهلاك الفرض ومصاريف الخدمة ومهارات بريف الارتباط الخاصة  
ومواعيد وأماكن استداد

بند ٣ - ١ - استهلاك القرض : يقوم المفترض بسداد أصل مبلغ القرض خلال فترة ٤٠ سنة (أربعين سنة) بعد فترة سماح قدرها ١٠ سنوات (عشر سنوات)، تبدأ من تاريخ هذا الاتفاق ويقوم المفترض ابتداء من السنة الحادية عشرة حتى آخر السنة العشرين بسداد ١٪ من أصل مبلغ القرض على أقساط نصف سنوية متساوية متتالية . ثم يقوم المفترض بعد ذلك بسداد ٣٪ من أصل مبلغ القرض على أقساط مماثلة إلى أن يتم استهلاك المبلغ الإجمالي المنزوع بمقدار هذه الاتفافية .

# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٣ لـ ١٩٧٩

بشأن الممولفة على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الأفريقي لتمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع التدريب المهني الصناعي في مصر الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠

تاریخ ۱۹۷۹/۱/۳۰

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الشعب ؟

( مادة وحدة )

ووفقاً على اتفاقية قرض بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الأفريقي لتمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع التدريب المهني الصناعي في مصر الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠، وذلك مم التحفظ بشرط التصديق.

صدر ببراءة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٩ (٥ مايو سنة ١٩٧٩)

أنور السادات

اتفاقية فرض

بيان حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الأفريقية  
لتمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع التدريب  
المهني الصناعي في مصر

### فرض رقم :

اتفاقية الفرض هذه (المسماة فيما بعد "هذه الاتفاقية") المعقودة في يوم ٣٠ يناير ١٩٧٩ بين حكومة جمهورية مصر العربية (المسماة فيما بعد "المفترض") وصندوق التنمية الأفريقي (المسماة فيما بعد "الصندوق").

١ - حيث إن المفترض قد طلب من الصندوق المساعدة في تمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع التدريب المهني الصناعي في مصر (المسمى فيما بعد "المشروع") - والمدين في ملحق هذه الاتفاقية بدفع قرضًا بالمبلغ المحدد فيما بعد

(ب) أن تقدم للصندوق – للحصول على موافقته – التفصيلات التي يطلبها على نحو معقول عن أية تعديلات هامة على جداول الاستهارات والموازنات والخطط ومواصفات المشروع وكذلك أية تغيرات جوهرية في أي عقد خاص بالحصول على الخدمات أو السلع المتعلقة بتنفيذ المشروع .

#### (المادة السادسة)

متطلبات إضافية قبل السحب ونصائح أخرى

بند ٦ - ١ - متطلبات إضافية قبل أول سحب بالإضافة إلى الأحكام الواردة في البند ٥ من الشروط العامة ، فإن الصندوق لا يتلزم بإجراء أول سحب بمقتضى هذه الاتفاقية حتى يتم استيفاء الطلبات الآتية ويوافق عليها الصندوق :

(أ) أن يوضع المقترض الإجراء الذي يقترح اتباعه لعمل مناقص دولية تنافسية طبقاً للبند ٣ من هذه المادة ، وأن يقدم للصندوق – للحصول على موافقته – قائمة بالسلع والخدمات المطلوب الحصول عليها من حصيلة القرض .

(ب) أن يكون المقترض قد أبرم اتفاق تعاون مع هيئات التنمية الدولية (IDA) لتمويل جزء من تكاليف المشروع .

#### بند ٦ - ٢ - شروط أخرى : يتعهد المقترض بالآتي :

(أ) أن يقدم للصندوق معلومات بقائمة الخبراء والمرشحين للنفع التي تتضمنها المعونة الفنية الخاصة بالمشروع . ويجب أن تظهر القائمة وصفاً موجزاً عن الخبراء ومؤهلاتهم أو المستشارين المؤقتين والمهام التي سيقومون بها .

(ب) أن يقدم للصندوق دليلاً مرضياً عن أن الواقع المختار للراهن الخدمة للتدريب المهني الصناعي متاحة لوزارة الصناعة والثروة المعدنية دون أية تكلفة على المشروع .

(ج) أن يقدم للصندوق معلومات عن منع الدراسة الخاصة بحرف الصناعات الكيماوية التي يقوم المستثمرون حالياً باعدادها .

#### (د) الاستمرار في مسك دفاتر مستقلة لحسابات المشروع

(هـ) موافاة الصندوق – للعلم – بتقارير ربع سنوية عن تقدم سير العمل بالنسبة للتصنيفات ومستندات العطاءات الخاصة بإنشاء المراكز الجديدة للتدريب ، على المهن الصناعية .

(و) تحصيص مبالغ في الموازنة لتفعيل حصصه في تكاليف المشروع .

(ز) تمويل أية زيادة تطرأ على التكاليف المقدرة حالياً للمشروع .

بند ٣ - ٢ - مصاريف إنذمة : يقوم المقترض بدفع مصاريف خدمة بواقع ٢٪ من ١٪ سنويًا ( ثلاثة أربع من واحد في المائة سنويًا ) على أصل مبلغ القرض المسحوب والقائم من وقت لآخر .

بند ٣ - ٣ - مصاريف الارتباط الخاصة : تدفع مصاريف الارتباط بالنسبة للارتباطات الخاصة التي يدخل فيها الصندوق طبقاً للبنود ٨ من الشروط العامة بعمليات قابلة للتحويل بمحدها الصندوق .

#### بند ٣ - ٤ - مواعيد وأماكن السداد :

(أ) يسدد القسط الأول من أصل مبلغ القرض في ٣١ ديسمبر أو ٣٠ يونيو أيهما يلي مباشرة انتهاء فترة السماح المشار إليها في البند ١ ثم تسدد بعد ذلك باقي الأقساط كل ستة أشهر .

(ب) تعتبر كافة التسديدات بما فيها تسديدات الأصل أنها تمت قانوناً عندما يتم قيدها في الجانب الدائن من الحساب الذي يحمله الصندوق لهذا الغرض .

#### (المادة الرابعة)

المسحوبات وطلب سحب المبالغ

بند ٤ - ١ - المسحوبات : يجوز سحب مبلغ القرض من الصندوق وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية والشروط العامة وذلك للأغراض الواردة في هذا الاتفاق لمواجهة المصارف الخاصة بالتكاليف المعقولة للسلع والخدمات التي يتطلبها المشروع والتي سمّول بمقتضى هذه الاتفاقية .

بند ٤ - ٢ - آخر موعد لطلب أول سحب : حدد ١٩٨٠/٦/٣٠ أو أى تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق للأغراض المحددة في البند ١١ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٣ - آخر موعد لآخر سحب : حدد ١٩٨٤/٦/٣٠ أو أى تاريخ لاحق يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق للأغراض المحددة في البند ٣/٦ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٤ - طلبات السحب : يستخدم المقترض المبالغ المسحوبة من حساب القرض فقط في الأغراض المسحوبة من أجلها .

#### (المادة الخامسة)

تنفيذ المشروع

بند ٥ - ١ - الخطط والمواصفات : يتعهد المقترض بأن يضم :

(أ) أن يكون تنفيذ المشروع وإدارة عملياته وشئونه بالدقة والكفاءة بما يتفق مع الأساليب الإدارية والإجراءات المالية والاقتصادية السليمة وتحت رقابة وإدارة أشخاص مؤهلين وذوي خبرة وطبقاً لجدول الاستهارات والموازنات والخطط والمواصفات المقدمة للصندوق والتي وافق عليها .

**بند ٦ - ٣ - الشراء :**

(ب) يجب اعتماد المستندات المبينة في هذا البند وفقاً لما يراه الصندوق وبالطريقة التي يطلبها على نحو معقول.

(ج) يلتزم المقرض بأن يقدم فوراً للصندوق صورة معتمدة من القوائم المالية التي تمت مراجعتها مع نسخة موقعة من المرجع الداخلي وذلك في ميعاد غايته ستة (٦) أشهر بعد تاريخ انتهاء السنة المالية الخاصة بها ما لم يوازن الصندوق على غير ذلك.

**بند ٧ - ٤ التأمين :** يقوم المقرض بالتأمين لدى مؤسسين ذوي سمعة حسنة - أو بخداة احتياطات أخرى يرضيها الصندوق للتأمين على البضائع المملوكة من حصيلة القرض ضد مخاطر البمار أو النقل وأية مخاطر أخرى خاصة بحيازتها أو نقلها أو تسليمها إلى أماكن استعمالها أو توكيدها وكذلك المخاطر التي قد تنشأ أثناء التشيد أو التركيب.

**(المادة الثامنة)****تعهدات خاصة**

**بند ٨ - ١ - الإجراءات المسروحة بها المقيدة :** يقوم المقرض من جانبه بالتخاذل كافة الإجراءات الازمة لتنفيذ المشروع بصورة ملائمة ولا يقوم بالتخاذل أى إجراء أو يصدر أية توجيهات تتعلق بالحصول على السلع والخدمات من حصيلة القرض والتي تتعارض مع تحقيق أغراض القرض.

**بند ٨ - ٢ - التقارير خلال فترة القرض :**

(أ) يتعاون الصندوق والمقرض تعاوناً ويفقاً لضمان تحقيق أغراض القرض ولتحقيق هذا فإن كل منهما يواني الآخر بكافة المعلومات التي يطلبها بطريقة معقولة بشأن المركز العام للقرض، وبالنسبة للمقرض فإن مثل هذه المعلومات قد تتضمن معلومات عن الظروف المالية والاقتصادية ومركز ميزان المدفوعات المصري.

(ب) يتبادل المقرض والصندوق من وقت لآخر وبناء على طلب أي من الطرفين - الآراء عن طريق تمثيلهما بالموضوعات المتعلقة بأغراض القرض والحفاظ على الخدمة ووفاء المقرض بالتزاماته في نطاق هذه الاتفاقية.

(ج) يتيح المقرض لممثل الصندوق المفوسيين في أي وقت الفرصة المناسبة لزيارة أي موقع من مواقع العمل في إقليم المقرض فيما يتعلق بأغراض القرض.

(د) يقوم المقرض فوراً بإبلاغ الصندوق بمحدث أى ظرف من شأنه أن يتدخل أو يهدد بالتدخل في تحقيق أغراض القرض والحفاظ على خدمات تنفيذ المشروع.

(أ) يضمن المقرض استخدام حصيلة القرض في الحصول على السلع والخدمات فقط من الدول الأعضاء أو المساهمة (اصطلاح "الدول المساهمة" و "الدول الأعضاء" حدد في المادة الأولى من اتفاقية إنشاء صندوق التنمية الأفريقي) - ما لم يوازن الصندوق على غير ذلك - وعلى أساس مناقصة دولية تناقصية وبما يتفق مع الإجراء الذي يقرره المقرض أو بما يتفق مع أي إجراء آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق على أرقام نسبية منها فوراً للصندوق.

(ب) يقدم المقرض للصندوق الإرساء النهائي للعقد للحصول على موافقته.

**(المادة السابعة)****السجلات - التفتيش - التقارير - التأمين**

**بند ٧ - ١ - السجلات :** يلتزم المقرض بالاحتفاظ بسجلات مستوفاة لتحديد السلع والخدمات التي تم تمويلها من حصيلة القرض وبيان استخدامها في المشروع وتسجيل تقديم المشروع بما في ذلك تكاليفه.

**بند ٧ - ٢ - التفتيش :**

(أ) يلتزم المقرض بأن يسمح لموظفي الصندوق والغيراء الآخرين الذين قد يوفدهم من وقت لآخر بالتفتيش على المشروع وشخص سجلاته ومستنداته حينما يطلب الصندوق وذلك بصورة معقولة.

(ب) للصندوق أن يخصص ثمانون ألف وحدة حسابية (٨٠,٠٠٠) لغطية تكاليف التفتيش المتخصص والإشراف أو أيهما ألق يراها الصندوق ضرورية وتم هذه المصاروفات دون حاجة إلى تقديم طلب مسبق من المقرض لسحب المبالغ الخاصة بها، وإنما يرسل الصندوق للقرض البيانات الخاصة بها.

**بند ٧ - ٣ - التقارير :**

(أ) يلتزم المقرض بأن يقدم التقارير الآتية للصندوق بطريقة مرضية تماماً له وفي الأوقات المحددة لكل منها :

(١) تقارير عن تنفيذ العمل في المشروع بالطريقة التي يحددها الصندوق من حين لآخر وذلك خلال ثلاثة شهور (٣) بعد انتهاء كل ربع سنة ميلادية - أو - خلال أية فترات أخرى يوافق عليها الطرفان.

(٢) أية تقارير أخرى قد يطلبها الصندوق بطريقة معقولة خاصة باستئثار المبالغ المسحوقة من القرض وعن سير المشروع.

**المحتوى**

**وصف المشروع**

يتكون المشروع المقترن من العناصر الآتية :

- إنشاء نحسة مراكز مهنية صناعية جديدة للمهارات الكهربائية والكيماوية والمعدنية .
- إعداد التسهيلات المهنية ومستندات العطاءات والإشراف على الإنشاءات المبنية بالفقرة (أ) عاليه .
- الأثاثات والمعدات اللازمة لراكز المقصوص بالفقرة (أ) عاليه .
- المعدات الخاصة بالمجموعتين .

١ - المجموعة الأولى : وهي ثلاثة مراكز الموجودة للتدريب المهني الصناعي والخاصة بالحرف الكهربائية والمعدنية .

٢ - المجموعة الثانية : وهي الثلاث مراكز الموجودة للتدريب المهني لحرفي الطباعة والنسيج .

(هـ) المعونات الفنية والمانع لراكز التدريب المهني الصناعي القائمة والجديدة والتي يشتملها المشروع وكذلك المعونات الفنية لمركز تدريب الإدارة الصناعية .

وسيقوم الصندوق بتمويل عملية شراء الأثاثات والمعدات المذكورة في الفقرة (ج) وكذلك المعدات المذكورة في الفقرة (أ) عاليه .

## وزارة الخارجية

### قرار

وزير السياحة والطيران المدني

وزير الدولة للشئون الخارجية (بالنيابة)  
بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٩٣ لسنة ١٩٧٩ الصادر بالقاهرة في ١٩٧٩/٥/٥ بشأن الموافقة على اتفاقية قرض بين جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الإفريقي لتمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية لمشروع التدريب المهني الصناعي ، مصر ، الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٧٩/١/٦ ؛

### قرار :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية القرض الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٧٩/١/٣٠ بين جمهورية مصر العربية وصندوق التنمية الإفريقي وي العمل بها اعتباراً من ١٩٧٩/٧/٦

د. محمود أمين : بند الحافظ

### (المادة التاسعة)

#### نصوص متعددة

بند ٩ - ١ - المناول المفوضون : يكون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ، أو وكيل الوزارة لشئون هيئات التمويل الدولية والإقليمية بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي لدولة المقرض مع الممثل المفوض للقرض وذلك لأغراض البند ١٠ - ٣ من الشروط العامة .

بند ٩ - ٢ - تاريخ الاتفاقية : الوفاء بكلفة أغراض هذه الاتفاقية يكون التاريخ المشار إليه هو التاريخ المذكور في بداية هذه الاتفاقية .

بند ٩ - ٣ - العناوين لأغراض : البند ١٠ - ١ من الشروط العامة تم تحديد العناوين الآتية :

بالنسبة للقرض : العنوان البريدي : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي ٨ شارع عدلى - القاهرة .

ملخص

Gafec 348 UN

بالنسبة للصندوق :

عنوان البريدي :

African Development Fund

B. P. 1387

Abidjan, Ivory Coast

العنوان البريدي :

Afdev Abidjan

ملخص :

3717/3498

وإشهاداً على ما تقدم فإن الصندوق والمقرض قاماً بتوقيع هذه الاتفاقية عن طريق ممثلهما المفوضين فاندونا من نسختين أصلتين باللغة الإنجليزية في التاريخ المذكور أعلاه، ولكل منها جدية كاملة .

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

صندوق التنمية الإفريقي